العراق ومنظمة التعاون الاسلامي ١٩٧٩-٢٠١٢

أ.م.د.إطلال سالم حنا
قسم التاريخ/كلية التربية/ جامعة الحمدانية
dr.etlal@uohamdaniya.edu.iq

الملخص
كان تأسيس مُنظمة التعاون الاسلامي نتيجة حتمية فَرضتها ظروفا دولية خلال عقد الستينيات من القرن العشرين، فكان تأسيسها إستجابَة وتَلبية لمصالح ورغبات الدول الاعضاء لتَنظيم العلاقات فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، ويُعد الاسلام عامل جوهري ورَئيسي في التعامَل بين الاطرافَ كافة، ويُعد العراق عضوا بارزا في المنظمة، ومن هنا نهدف في دراستنا الى تسْليط الضَوء على العلاقات السياسية بين المنظمة والعراق في الفترة ١٩٧٩-٢٠١٢.
اصبح للعراق دور مؤثر وفعال منذ انضمامه للمنظمة وظهرت علاقات التعاون بين الطرفين جليا ابان حَرب الخليج الاولى، الا ان هذه العلاقات غَابت في حرب الخليج الثانية نتيجة تمسك النْظام العراقي الحاكم بوجهةِ نظره، مما ادى الى غياب دور العْراق القيادي ، ولكن الحال تَغير بعد عام ٢٠٠٣، اذ تجَلت علاقات التعاون بأبهى صورها بمبادرة المنظمة بتوقيع عدة اتفاقيات ابرزها اتفاقية مُكافحة الارهاب الدولي واتفاقية مَكة.
الكلمات المفتاحية (العراق- التعاون الاسلامي- النزاع- حرب الخليج الاولى- حرب الخليج الثانية)

Abstract
Iraq and the Organization of Islamic Cooperation 1979- 2012
The establishment of the Organization of the Islamic Cooperation was an inevitable result imposed by international circumstances during the 1960s of the twentieth century. Its establishment was a response to the interests and desires of the member states to regulate relations among themselves in the political, economic and cultural fields. Islam is an essential factor in dealing between all parties, and Iraq is a notable member. In the organization, hence we aim in our study to shed light on the political relations between the organization and Iraq in the period 1979-2012.
Iraq had an influential and effective role since its accession to the organization, and cooperation relations between the two parties were evident during the first Gulf War, but these relations were absent in the Second Gulf War as a result of the Iraqi ruling regime's adherence to its viewpoint, which led to the absence of the leadership role of Iraq, but the situation changed after 2003 , As the cooperation relations were manifested in its best form, with the organization's initiative to sign several agreements, most notably the International Anti-Terrorism Agreement and the Mecca Agreement.
key words (Iraq - Islamic Cooperation - Conflict - The First Gulf War - The Second Gulf War)

مقدمة
يُعد العراق واحدا من ابرز الدول الإسلامية التي لعبت دورا كبيراً على الساحة السياسية في منطِقة الشرق الأوسط عامةً والمنطقة العربية خاصةً، سِيما ابان عقد السبعينات من القرن الماضي, وبتأسيس منظمة إسلامية على المستوى العالمي اصبح له تَاثير كبير ليواصل دوره الحضاري فيها كونها إحدى المنظمات العالمية المهمة.
عندَما تأسست منظمة التعاون الاسلامي (Organization of IslamicCooperation) ، مُنظمة "المؤتمر الاسلامي Organization of the Islamic Conferenc"[1] سابقاً، لم يكُن العرَاق عضواً مؤسسا فيها ، واتضح لنا ذلك من خلال رجوعنا إلى وثائق مُؤتمرات القمَة الاسْلامية ووزرَاء الخَارجية الاسلامْي مِن البَيانات والقَرارات, اذ لم يكن العراق من الأعضاء المؤسسين لِلمنظمة, الا انه قرر تسجيل حضوره فيها بادئ الأمر بِصفة مُراقب ، وأكد مؤتَمر القْمة الإسلامي الثاني المُنعقد في لاهور بِباكستان للفترة من ٢٢-٢٤ شباط من العام ١٩٧٤ تسجيل حضور العراق بصفته مُراقبا[2].
بِناءً على دَعوة غير رسمية قُدِمت لِلعراق من قِبل المنظمة , اصبح للعراق حضور في المنتظمة ، ومثله في المؤتمر في العام ١٩٧٤ السفير العراقي في باكستان، اذ ظل العراق يتمتعُ بِصفة مرَاقب حَتى تَم قُبوله عْضوا كامل العضوية في العام التالي[3].
بَدا الحضُور الرَسمي للعراق في المنَظمة أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الخَارجية السادس في مدينة جَدة في المَملكة العربية السعودية عام ١٩٧٥, وفيه وردَ ذْكر اسْم الجمهُورية العْراقية الى جانبِ الدُول الإسلامية الأخرى, الامْر الذي يُؤكد انضمَام العراق الى المنَظمة بصورةٍ رسميةٍ, وقُبول عضويتهِ الكاملة فيها[4].

المحور الاول: العراق ومنظمة المؤتمر الاسلامي ١٩٧٩-١٩٩٠

أصبح للعِراقِ دور فاعل في صنع القرار داخل المنظمة بعد انضمامه لمنظمة التعاون الاسلامي، و يتضحُ ذلك من خلال مَواقف عِدة منها قيادته لجبهةِ مُوحدة الى جَانب سوريا وليبيا ومنظَمة التَحرير الفلسطينية لتعليقِ عضوية مْصر فيها, سيما بعد تَوقيع الرئيس المصري انور السادات(١٩٧٧١-١٩٨١) اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩, حينها كان العراق قد ترأس مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في العام نفسه , وتمكن من استصدار قرار بتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية, وسعى إلى أن يمتد تطبيق ذلك القرار إلى منظمة المؤتمر الإسلامي[5].

وقَبل ان يتخذ العراق خطوته بتعليقِ عضويَة مِصر قَام الرئيس العراقي أحمد حسن البكر(١٩٦٨-١٩٧٩) بدعوةِ الرئيس المصري أنور السادات(١٩٧١-١٩٨٠) من خلال رسالة يدعوه فيها ويحثُه على التراجع عن تَوقيع الاتفاقية, وينبهُه الى خُطورة موقفه , فضلاً عن انه أوضح في رسالته بأن الاتفاقية لا تخدم مصالحَ الأمة العربية ,لاسيما مصَالح الشَعب الفلسطيني في الاحتفاظ بحقوقه الشرعية في اراضيه في فلسطين، ومصالح الشعب السوري في منطقة الجولان, كما انها في الوقت ذاته لا تخدم قضايا الشعب المصري في صحراء سيناء والمناطق الأخرى[6].

رفَض الرَئيس المَصري السَادات الانسحاب من أتفاقية كامْب دْيفيد, لذلك اقدمت اللجنة التحْضيرية للمؤتمر العَاشر لوزراءِ الخارجية بتَعليق عضوية مصر في المنظمة ، وجاء ذلك في جَدول أعمالِ المنظمة لأنُها خَالفت الفَقرة الخَامسة من المادة الثانية من مِيثاق المنظَمة والمتعلقة بدعم كفاح الشعب الفلسطيني، في مساعدته على استرجاع حقوقه وتَحرير أراضيه, لذلك أوفدت المنظمة يوسف ستيلا مبعوثا من امينها العام الى القاهرة, مُحاولا إقناع الحكومة المصرية بعدم إيفاد وفدها لحضُور المؤتمر، لتفادي حدوث مجابهة مع الدول العربية الاخرى ، والتي اعلنت رسمياً قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بعد توقيع الاتفاقية, مبينا بأن السبب في ذلك يعود الى انَ وفود بعض الدُول العربية وعَلى رأسها العراق ستنسحبُ من المؤتمر اذا حضرَ الوفد المُصري المؤتمر, وعلى اثرها تم تعليق عضوية مصر داخل المنظمة[7].

الا ان مصر عادت الى منظمة التعاون الاسلامي بعد عدة اعوام، وعادت العلاقات بين الطرفين كما كانت, ففي كانون الثاني ١٩٨٤ قَدمت مصر مقترحا إلى المنظمة تطلب فيه رفع تعليق عضويتها, بعد القَلق والتحفظ الذي ابداه العراق وبعض الدول العربية من طَلب الحكومة المصرية, وحفاظا على وحدة عمل جميع الدول الاسلامية بُغية اعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني باستعادة القدس والمسجد الاقصى، وكافة الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل, فضلا عن ظهور اتفاق بالإجماع من اعضاء المنظمةِ لدعوةِ مصر لاستئناف عضويتها, والطلب من الحُكومة المصرية التَعاون والالتزامِ بقواعدِ وقَرارات المنَظمة، لذلك تَم الاتفاقِ على تَشكيل لجْنة من ثَلاثة أعضاء برئاسةِ الامين العَام للمنظمةِ للتباحث مع الحْكومة المَصرية للحصولِ منها على تَعهد للالتزامِ بقراراتِ المنظَمة[8].

بناءً على قرارات المنظمة اعلاه تم اختيَار العرَاق كأحدِ الاعضاءِ الذين انتَدبوا للذهابِ الى مْصر لدراسة مدى امكانيتها للالتزام بقرارات المُنظمة, اذ قامت اللجنة بزيارة مصر في شباط ١٩٨٤, وقَدمت اللجنة تقريرها الى رئيس مؤتمر القمة الاسلامي, وجَاء في تقريرها بان الجمهورية المصرية ملتزمة بقرارات المنظمة ، كما اكد التقرير"الموقف النضالي للحكومة المصرية ازاء جميع القضايا الاسلامية, وبالأخص القضية الفلسطينية" وبناء على تقريرها تم اصدار قرار بعودة مصر لاستئناف دورها في المنظمة[9].

- دور المنظمة في النزاع العراقي -الإيراني ١٩٨٠-١٩٨٨.

تُعد مسالة تَسوية النزاعات بين الدول الأعضاء داخل المنظمة الواحدة ، من المسائل الحيوية والأساسية التي تضطلع فيها المُنظمات الدولية , ومنها منظمة التعاون الإسلامي, لتعزيز التعاون فيما بينها, وكان النزاع العراقي - الايراني احد اهم المَشاكل التي واجهتها المنظمة ولمُدة طويلة.

تَدهورت العلاقات بين كل من العراق وايران في اعقاب سقوط نظام الشاه بإيران في شباط ١٩٧٩ , اذ ادعَت كل دولة ان الأُخرى تتَدخل في شؤونها الداخْلية بهدفِ اسقاط نظام حُكمها, وتَصاعدت وتيرة الصدامات الحدودية بين الدولتين الجارتين وصلت الى ذروتها في ايلول عام ١٩٨٠ , مما ادى الى اندلاع الحرب بينهما[10].

بعدَ اندْلاع الحَرب مُباشرة, عقدَ وزراء خَارجية الدُول الاعضاء في مُنظمة التعاون الإسْلامي, اجتماعَا طارئِا في نيويورك في ٢٦ ايلول ١٩٨٠, اذ كانَوا مجتمعين هُناك لحضورِ دورة الجَمعية العامة للأمَم المتحدة, واسفر الاجتماع عن تشكيل "لجنة المساعي الحميدة" ، لحلِ النْزاع بَين الدَولتين بالطرقِ السْلمية[11].

تَكونت لجْنة المسَاعي الحميدة مِن الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق والامين العام لمنظمة التَعاون الاسْلامي التُونسي الحَبيب الشَطي(١٩١٦- ١٩٩١), وقامت اللجنة بزيارةِ رَسمية الى العراق للفترة من ٢٨-٣٠ / أيلول ١٩٨٠, وابلغت النظَامين الحَاكمين في البلدين، مَناشدة مَنظمة التعاوُن الاسلامي لُهما وقف الحرب، والدخول في مفاوضات عاجلة لحلِ النْزاع سلمياً[12].

وازاءَ استمرار الحرب بين الدولتين الاسلاميتين وعضوين في المنظمة في الوقت نفسه , قررت المُنظمة تَوسيع عضوية لِجنة المَساعي الحَميدة لتشملَ كل من الامين العام للمنظمة الى جانب كل من اعضاء دول السنغال, جامبيا, باكستان, بنغلاديش, تركيا, غينيا, منظمة التحرير الفلسطينية, كما قرر المؤتمرين في الدولتين الى الوقف الفَوري لإطلاق النار بين البلدين المتنازعين, وتَشكيل قوة اسلامية من اجْل تَطبيق وقف إطلاق النَار اذا دعت الحاجة لذلك ، وبناء على توصية من لجنة المساعي الحميدة اذا اقتضت الضرورة ايضا , ولكن الشيء المهم والملفت للنظر، تغيب أن ممثلي الحكومة الايرانية عن حضور جلسات المؤتمر، الامر الذي زاد من صعوبة التوصل الى حل نهائي لفَض النزاع بين الدولتين الجارَتين[13].

اما فيما يتعلقُ بموقفِ العراق فقَد حَضر الرَئيس العراقي صدام حسين المُؤتمر الذي عُقد في الطَائف والقَى خِطابا اوضَح فيه الاعتَداءات الايرانَية المتكررة على العراقِ , وعلى حد تعبيره بين بان"العراق مارس حقه في الدفاع الشرعي الوقائي", واكد ان العراق تعاون مع المساعي الدولية لحَل النْزاع ووقف اطلاق النَار, وعَرض على ايران السَلام بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٨٠, وأعلن عن استعداد العراق التام للانسحابِ من الأراضْي الإيرانية وإقامَة عَلاقات طَبيعية تقُوم على أسسِ احترام

السِيادة وعَدم التدخل في الشُوؤن الداخلية, واعلنَ من جَانب واحد وبشكلِ انفرَادي عن ايقافِ اطلاقِ النار من ٥-٨ تشرين الاول١٩٨٠ تلبيةً لدعوةِ الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق الذي قام بمساعٍ حميدة بصفتهِ رئيساً لِلتَعاون الاسْلامي, وفي نْهاية خِطابه اعلنَ بأن العراق يرغَب بالسلامِ ليسَ خْشية ولا ضعفاً وانما رَغبَة صميميه مُعبرة عن الذاتِ الإنسانية, ودَعا الحكوُمة الإيرانية لذلكِ، ولكنَ الاخْيرة أعلَنت رَفضها مُبادرة العراق واعتبَرتها دعوة ضْعف وعدم قُدرة على مُواصلة الحرب، وظَل العراق مُتمسكا بمنهجِ ودعوةِ السَلام مع استعدادهِ للدفاعِ عن أرضه وشَعبه واستقْلاله , وكرَّر مبادرة إيقافِ القِتال من طَرف واحدٍ أكثر من خَمس مَرات بمناسبةِ شَهر رمضان والمَولد النبوي وغيرها من المناسبات الدينية[14].

قامت لْجنة المَسَاعي الحَمْيدة بزيارة العراق للمرةِ الثانية والتقَت بالرئيسِ العراقي في بغداد، الذي اكد لمراتِ عديدة بان العراقَ مُجتهد لتنفيذِ واحترام والالتزام بما اعلن عنه في مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف, وانَه لا عَودة عن مَوقف العراق واستعدادهُ التام لقبولِ وقف اطلاق النارْ في حَال قُبول الحُكومة الإيرانية من جَانبها, وانَه مُستعد لبذلِ الجُهود لتسهيلِ مُهمة عَمل لجْنة المساعي الحمْيدة, وتَوفير الاجَواء التي تُحقق اللقَاء الثُنائي والمُباشر مَع مُمثلي الحُكومة الإيرانية، او ممثلي اللجنة او اية دولة اخرى تَرعى مبادَرات السلام[15].

وبعد اشهر قليلة من انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في الاول من حزيران عام١٩٨١, حَضره الرَئيس العراقي وأكد فيه على ثباتِ موقف العراقْ الدَاعي الى السلام[16].

استمرت الجُهود المبذولة من قبل المنَظمة في دعْوتها الدولتين الى فَض النْزاع بيْنهما بالطرقِ السْلمية, لاسيما بعد القَلق الكَبير الذي ابدته المنَظمة نَتيجة الخَسائر الجَسيمة في الارْواح والمُعدات من الطرفين, والذي يُشكل تَهديدا للسلم والامن في البلَدين, كما اعْرب اعضاء المنظمة عَن تقديرها للجهُود المَبذولة من قِبل لْجنة المساعي الحمْيدة في سَبيل التَوصل الى تَسوية عَادلة ومشرفة للنزاع, وحَثت الطَرفين المُتنازعين الى ايقافِ كَافة العَمليات الحَربية فوراً وسَحب قُواتهما الى الحُدود المعْترف بها دُوليا والالتزامْ الكَامل بالقرار رقم٣/٦ - س (ق أ) الصَادر عن مؤتَمر القْمة الاسلامي الثَالث وقَراري مَجلس الامن ٤٧٩ لسنة ١٩٨٠ و ٥١٤ لسنة ١٩٨٢ والعَمل على تَطبيقهما[17].

وخير دليل على قبول العراق لكافة جهود السلام الدولية وجهود منظمة التعاون الاسلامي نجده انه عندما وجه الرئيس الغيني احمد سيكوتوري رئيس لجنة السلام نداءً للدولتين لفضِ النزاع بين الدولتين عام ١٩٨٣, وخلال ادائه لفريضة الحَج عام ١٩٨٤، تسلم رسالة من الرئيس العراقي جاءت ردا على ندائه , وقد أشاد سيكوتوري بالجهود المبذولة من قبل العراق لإنهاء الحرب بينَ البلَدين, وأعرَب في الوقت نفسه عن أمله الكبير في أن تأخذ الحكومة الإيرانية بعين الاعتبار هذا النداء، والذي يُعبر عَن تَطلعات الأمَة الإسْلامية في وَضع حَد لهذهِ الحرب, وأثناءَ صدورِ قَرارات المُؤتمر أعرب الأعضاء عن ارتياحهم لموقفِ العراق، من قبول قراراَت المؤتمر الإسلامي ومَجلس الأمن ويَدعون الحُكومة الإيرانية إلى قُبولها والدُخول فْي مُفاوضات سْلمية لإنهاءِ الحَرب[18].

ابْدى العراق تَعاونا كَبيرا مع اللجنة وقد اثنَت الاخْيرة على جُهوده تلك، والرامية الى تعزيز السَلام وإنهاء النزاع بين البلدين, اذ اعرب المؤتمر الذي عُقِد فْي صَنعاء عن ارتْياحه لقبولِ العَراق التَعاون مع لجنة المسَاعي الحميدة ومنذ اليوم الاوَل لانبثاقها, مع التأكيد وحَث الطَرفين الى التَعاون الكَامل مَع اللجنة , ووَقف فَوري للحربِ[19] .في اشارةِ الى الموقف الإيراني الرافض لكل جُهود السلام المبذُولة من قِبل المنظمة ولجنَتها.

ظل العْراق متمسكاً بموقفهِ وبَذل جهوده سعيا لإنهاءِ الحَرب وأُعلن مراراً استعدَاده التَام للتعاون مع لْجنة المَساعي الدُولية والدَاعية الى السلامِ وانهاءِ الحَرب , واكد التزامهُ بقرارِ مجلس الامن رقم (٥٨٢ لسنة ١٩٨٦), وأعرب المؤتمر أيضَا عن ارتياحهِ لموقفِ العراق بخصوصِ تَعاونه وقُبوله لقراراتِ منظمة التعاوْن الإسلامي وقَرارات مجْلس الأمْن, ودَعا الحُكومة الإيرانية مُجددا إلى إعلانِ قُبولها لتلكَ القَرارات والمُوافقة علَى إنهاءِ الحَرب بالطرقِ السْلمية[20] . والتي رفضتْ القَرار هذهِ المَرة أيضا, وهُنا أعرَبت المُنظَمة عَن دعوتها وحثَّها مَجلس الأمن على اتْخاذ الإجْراءات اللازمة بموجبِ مِيثاق الأُمم المتحْدة تُجاه إيران نَظرا لعدمِ إعلانْها قُبول القرار (٥٨٩ لسنة ١٩٨٧) بِصفتها الطَرف الرَافض لقرارِ المَجلس الذي يُلزم طَرفي النْزاع بالحلِ السْلمي عن طريقِ المفاوضات[21].

وبعد مرور ثمان اعوام على الحرب بين البلدين ،استجابت الحكُومة الايرانية أخيرا للمساعي الدولية، وقررت الموافقة على قرارات وقف اطلاق النار وحُدد اليوم الرسمي لذلك في العشرين من آب ١٩٨٨ , لتنتهي بذلك الحرب الطويلة بين البلدين والتي ادت الى خسائر فادحة في الارواح والمعدات بينهما[22].

ـ موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من النزاع العراقي- الكويتي١٩٩٠-٢٠٠٢

في عام ١٩٩٠ قَام العراق باجتياحِ الكويت ,الامر الذي نَتج عنهُ حُدوث ازمة دولية تَرتب عليها ردودَ أفعال واسعة شَملت العَديد من دُول العَالم تمثَّلت بقراراتِها وبياناًتها التي اصدَرتها والتي تَضمنت في مُجملها إدانَة واسْعة واستنكارا كبيراً[23].

وفيما يتعلق بمنظمة التعاون الاسلامي فان موقفها تجاه الحرب العراقية - الكويتية جاء ليشجب الاجتياح واعتبرته" جريمة تناقض الشريعة الاسلامية ومبادئها", كما اتسم موقفها تجاه الوجود الغربي في المنطقة بالمعارضة الضمنية لتواجد القوات الاجنبية على الاراضي العربية, في الوَقت الذي دعَت فيه المجتَمع الدولي الى مُعاقبة النظام العراقي الحاكم, وتغاضت بذلك ولو ضْمنيا عن الوجود الغَربي في المنطقة[24].

جاء خبر اجْتياح العراق للكويتْ كَوقع الصَدمة والكَارثة على مؤتمر وزراء خَارجية الدول الاسْلامية الذي كَان مُنعقدا في القَاهرة, واضْطر الوزراء المشاركون في المؤتمر الى عقد جَلسة طارئة لمجلسِ الدول العربية[25].

لَقد أدانَ المؤتمر مااسمته بـ"العدوان العراقي على الكويت ورفض الاثار المترتبة عليه, وطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية والعودة الى مواقعها قبل ١ آب ١٩٩٠ والالتزام بقرارات الامم المتحدة ومبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي لاسيما فيما يتعلق بتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة, ومراعاة مقتضيات حسن الجوار وعدم تغيير نظام الحكم لأية دولة بالقوة واحترام سيادة واستقلال ووحدة اراضي كل دولة" , علما ان الحكومة العراقية أعلنت في المُؤتمر عَزم العراق على سَحب قُواته من الكويتِ, فضلاً عن انَ اعضاءَ المنظمة المؤتَمرين اعْلن بانهُ سيُتابع تَنفيذ تعُهد العراق بِهذا الخُصوص دُون قَيد او شُرط[26].

لم يلتزم العراق باي قرار من قرارات منظمة التعَاون الاسلامي والتي تبنت بدورها كافة قرارات مجلس الامن, باستثناء انسْحاب القُوات العراقية من الكُويت وعَودة حُكومة الاخيرة, بسبب رفضْ العراق الالتزام وبشكل كامل لقراراتِ مَجلس الامن, الامر الذي عَده المُؤتمر دليلاً على عدم جْدية الحكومة العْراقية للالتْزام بقَرارات الشرعية الدُولية والإسْلامية, وادانَ مُجددا "ما ارتكبته قوات النْظام العراقي اثناء اجتياحِه للكويت من اعمال غَير مَشروعة شمَلت اضطهاد وتعذيب وقتل المواطنين الكويتين، والاجانب وسلب للممتلكات العامة والخاصة واحراق وتخريب الابار النفطية[27] ،فضلاً عن عدم تعاون الحْكومة العراقْية مَع فَريق المُفتشين الدُوليين التَابع للأمم المتحدة لنَزع اسْلحة الدَمار الشامل, وعَدم الافراج عن الرَهائن والاسرى الكُويتيين, ودَفع التعويضاتْ عن الخَسائر الكويتية, الأمرْ الذي نتَج عنْه اسْتمرار فرْض العُقوبات الاقتصادية على العراق, في الوقتِ الذي عَبر فيه المؤتمر عَن ألمهم لما يَتعرضُ لهَ الشَعب العراقي من مِحنة نَتيجة عدم التزام النْظام العراقي بتنفيذِ قَرارات الشَرعية الدُولية"[28].

المحور الثاني: العراق ومنظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٣-٢٠١٣

في كانون الاول من العام ١٩٩٤ حدثت تغييرات سياسية كبيرة في مستوى العلاقات السياسية بين المنظمة والعراق, اذ وافَق العراق على قرار مجلس الامن ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ , وقد رَحب المؤتمر الذي عقد في الدار البيَضاء والذي تضَمن اعتراف جمُهورية العراق بسيادةِ الكُويت وسَلامتها الاقليمية واستقلالِها السياسي والاعتْراف بِحدودها الدُولية امتثالا لقرار مجْلس الامْن, كما دعا العراق الى التعاون التَام مع لجْنة الصَليب الاحمر الدولية بهدفِ اطلاق سَراح الاسرى بين الدولتين, وقبول العراق نزع اسلحة الدمار الشامل[29].

اتفق في المؤتمر اعلاه على تشكيل لجنة فرعية لتسهيل كل ماذكر اعلاه بين العراق والكويت, بعد ان ابدت الحكومة العراقية استجابة واضحة واكدت على استعدادها التام على تنفيذ تلك القرارات, منها تزويد مكتب الامم المتحدة في العراق بكافةِ المَعلومات عن برنامجه النووي, والْتعَاون الكامل مع لجنة نزع اسلِحة الدمَار الشامل UNSCOM والوَكالة الدولية للطاقةِ الذرية[30].

بقي الحال على ما هو عليه بين العراق و منظمة التعاون الإسْلامي حتى العام ١٩٩٩ , نتيجة اصرار ومَماطلة النظام العراقْي الحاكم في تنْفيذ القرارَات الدولية الصَادِرة , واصَاب العلاقة بين العراق والمفتشين الدُوليين التَابعين للأمم المُتحدة نوع من الفتور والجمود, مما دعَا المنظمة الى دعوة العراق من جديد للاستمرار في التعاون مع الامم المتحدة ومجلس الامن , حِفاظا على امن واسْتقرار المنطقة , ودعَت النظام العراقي الى اثباتِ نَواياه السْلمية تْجاه الكويت قوَلا وفْعلا على ارضِ الواقع[31].

استمر اثر النزاع بين العراق وَالكويت دوُن ايجادِ حل جَذري وجاد من قبلهمَا حتى عَام ٢٠٠٢, مع عَودة العراق لاسْتئناف الحِوار بينَه وبين الامْم المتحدة, في الوقت الذي ادان مؤتمر وزراء الخارجية التَهديدات الموَجهة ضد العراق ورفْضهم المُطلق لاسْتخدام القوة العَسكرية ضده على اعتبار ان تهْديد امْن وسلامةِ اية دولَة اسلامية هو تَهديد لأمن وسَلامة جَميع الدول الإسْلاَمية, كما وتظهر هنا ولأول مرة دعوة المؤتمر لمجلس الامن الدولي لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق لإنهاء معاناة الشعب العراقي[32].

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين وفي ظل التهديْدات المُستمرة من قِبل الولايات المتحدة الامريكية باحتْمال تَوجيه ضَربة عسكرية عَلى العراق, فقَد عُقد اجتماع طَارئ لمؤتمر القمة الاسلامية في الدُوحة في اذار من العام ٢٠٠٣ ، اذ تم صدور بيانا من قبل المنظمة من خلال تَرحيبها بموافقةِ العْراق على قرار مجلس الامن ذي الرقم ١٤٤١ ، فضلا عن ارتياحها من التعاون الذي ابداه في تسهيل مُهمة المفتشين الدوليين , ودعت المنظمة الى مُساندة الجُهود الاسلامية الهَادفة الى تَجنب الحَرب, ورفضها القاطع لتوجيه ضَربة عسكرية ضد العراق, وتاكيدها على الحفاظ على امنه وسِيادته , ومطالبتها المجتَمع الدولي بالعملِ على نزع اسلحة الدَمار الشامل من منطقة الشرق الاوسط بأكملها بما في ذلك اسرائيل, ودعوتها المجتمع الدولي الى وقف سياسة الكيل بِمكيالين, فضلا عنْ التَضامن مع الشعِب العراقي ورَفع الحصار الاقتصادي عنه باقرب وقت ممكن[33].

ومَهما يكُن من اَمر فانَ العُدوان الامريكي قد وقَع على العراق في عام ٢٠٠٣وحدثت تغييرات جذرية كبيرة, لاسيما بعد تغيير نظام حكم الرئيس صدام حسين والمسؤول عن اجتياح الكويت ١٩٩٠, ومن جانبه اوضح مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي المنعقد في طهران عن امله في قيام حُكومة ذات قاعِدة عَريضة وشاملة وكاملة التَمثيل في العراق, وذلك وفقا لإرادةِ الشعب العراقي, مَع العَيش بسلام مع جِيرانه واحتْرام قرارات الشَرعية الدولية , وإعادة تفْعيل مؤسسات الدَولة واجْهزتها , ورفْع الحِصار الاقتصادي, وأكَد المُؤتمر على الدور الاساسي للامم المتحدة من "عراق ما بعد الحرب" لاسيما فيما يتعَلق بتَشكيل حُكومة تُمثل كَافة فْئات الشعْب العراقي , كما وادانَ القَتل الجَماعي , اذ اتضح ذلك من خلال اكتشاف العديد من المقابر الجماعية التي ارتكبت في عهد النظام الرئيس صدام بحق الابرياء من العراقيين ومن رعايا الدول الاخرى سواء الاقليمية او الدولية, وهذه عُدتها منظمة التعاون جرائم ضد الانسانية وضد المَبادئ والتعاليم الإسلامية في الوقت نفسه[34].

بعد تغيير نظام الحكم في العراق في نيسان ٢٠٠٣, تم تشكيل حكومة عراقية مؤقتة وعُين رئيس الجُمهورية ورئيس وزراء جَديدين فيه, كَبداية لعملِ جاد ودؤوب لإنهاءِ الاحتلال الامريكي , اذ اكّد مؤتمر وْزراء الخارجية المنْعقد في اسْتانبول بترحيبهِ بالتَغييرات في العراق, معَ التأكيد عَلى سْيادة العْراق وقْيام نْظام دْيمقراطي لتحديدِ مُستقبله السْياسي وخَياراته الوَطنية دُون ايةِ تدَخلات خَارجية, في الوقْت الذي ادَان العمليات الارهَابية التي كانت تُمارس ضِد ابناءِ الشَعب العراقي منها الخَطف والقَتل , ثم توسَعت لتشملَ المُؤسسات الرَسمية والتْي طَالت دُور العِبادة ايضا, في الوقت الذْي ادان الجَرائم التْي ارتُكبت في ابو غْريب , ورحَب بإعلانِ الحُكومة العرَاقية المؤَقتة لإقامَة عَلاقات جَيدة بين العراق وُدول الجوار , ونَاشد المؤتَمر بإلغاءِ ديْون العراق وتَقديم الدَعم الكَامل لإعَادة اعمارهِ, وتَعزيز حْفظ الأمن والاسْتقرار فيه[35].

في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ اجْريت الانتْخابات في العْراق وعلى اثَرها تَم تَشكيل الجمعية الوَطنية الانْتقالية, وانتْخاب رَئيسها وتَشكيل الحكُومة الانتْقالية واقرْارها, وقد رحبت المنَظمة بإقَامة نْظام فْدرالي وفقاً لإرادة الشعب العراقي يشْمِل كَافة فْئاته, وفي اجتمْاع وزراء الخَارجية الاسْلامي اكّدت المنظمة ترحيْبها بتلكَ التطورات الْسياسية في العراق بعْيدا عن التَوترات العرقية والطائفية, واكدت على اهمية مُحاكمة جميع قادة النظام العراقي السابق, ورحبَت بدعوة الامم المتحدة بمُساعدة العراق من خِلال اعادة فْتح مكتبها في بَغداد, وتقْديم المجتمع الدولي الدعْم الكَامل لمساعدتهِ في إعادةِ الاعمارِ وإعادةِ بناء قُواته الامنية, وتأكيدهُ على القَرارات التي اتخْذها المؤتَمر في استانبول[36].

لم تكُن المنظمة بَعيدة عن الخِلافات السياسية في العراق , اذ رحبت بالمبادرةِ العربية للوفاقِ الوطني بين الفئاتِ العراقية، واكدت عن املها في ان تؤدي الانتْخابات التشْريعية القادمة في العراق الى قيْام الحُكومة العْراقية الدْستورية بما يحفَظ امن ووَحدة العراق وسَلامة أراضيه ويُمكن العراق من ان يُؤدي دَوره السْياسي على السْاحة العَربية والإسلامية والدُولية , فضلا عن دَعم العملية السْياسية في العراق[37].

بادرت منظمة التعاون الإسلامي متمثّلة في مَجمع الفَقه الإسلامي الذي عقد في مكة المكرّمة يوم الجمعة ٢١ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٦ ، بجوار الحَرم المَكي الشريف مؤتمر ضمّ نُخبة من علماء العْراق من السنّة والشْيعة، تمخّض عن التوقيع على وثيقة اطلق عليها(وثيقة مكّة) , جرى التوقيع عليها, وقد وِقعت الوَثيقة في بَغداد قَبل ثلاثة اشهر من توقيعها في مدينة مَكة, وقد وافقت عليها المرجعية الدينية والشيوخ كافة, وجرت تزكيتها من قبل" المرجع الاعلى السيد اية الله العظمى السيد علي السيستاني", ونصت على تَحريم دم المسلم, ونبذ كُل ما مِن شانه بَث التفرقة الدينية والمَذهبية في العراق, وحِماية دور العِبادة للمسلمين وغير المُسلمين على حد سواء[38].

ادت توقيع الوثيقة الى ردود فعل العراقية مؤيدة لها اذ أنها لاقت التأييد والمباركة من قبل الشعب العراقي, واتضح ذلك جليا من خلال رسائل وجهت الى المشاركين في المؤتمر من قبل بعض كبار العلماء والمرجعيات الدينية و القيادات الاسلامية في العالم , فعلى سبيل المثال تلقت الامانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي بعد ان ارسلت الوثيقة الى القيادات الدينية السُنية والشيعية رسائل من اصحاب السماحة والفضيلة وهم كل من " اية الله العظمى السيد علي السيستاني واية الله العظمى السيد محمد اليعقوبي واية الله العظمى الشيخ بشير حسين النجفي وسماحة اية الله السيد محمد مهدي اصفي وفضيلة الشيخ العلامة الدكتور عبدالكريم زيدان والشيخ الدكتور حارث الضاري"[39].

استمرت الجهود الحقيقية والرامية الى تعزيز التعاون بين المنظمة و العراق، وظهر ذلك من خلال دعْوة الدول الأعضاءِ الى أنْ يكونَ لها حضور دْبلوماسي فاعل في العراقِ وتَبادل الزيارات بين الطَرفين, فضلا عن تشكيل فريق تابع للمنظمة يكون مختصاً بالشؤون العراقية حصرا , و فتح مكتب تنسيق للمنظمةِ في بغداد، وهذا المقترح جاء على ضوء ما اقرهُ الاجتماع الوزاري الأول للجنةِ التنفيذية في منظمة التعاون الاسلامي ورغبتها بتطوير علاقاتها مع العراق , فجاء استنكرها الشديد للعمليات الارهابية التي استهدفت مَرقدي الإمامين عَلي الهادي والحَسن العسكري(رض) في سامراء[40].

ومن مظاهر الجهود تلك نجد قيام وفد مِن الامَانة العامة لمنظمة التعَاون الاسلامي بزيارةِ الى العراق في تموز ٢٠٠٧ وشارك وفد المنظمة في اجتماع مهم عقد في بغداد بتاريخ ١٠آذار ٢٠٠٧، حضره سفراء الدول الدَائمة العضوية في مجْلس الامن والامم المتَحدة وجَامعة الدول العَربية، ومما نتج عن الاجتماع تأكيد المجتمعون على سيادة ووحدة العراق، واستقلاله السياسي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ومساعدة شعب وحكومة العراق من اجل استْتباب الامن والاستقرار فيه, كما ونلاحظ تطور العلاقة بين الطرفين، من خلال لقاء الامين العام للمنظمة مع رئيس الجمهورية العراقي على هامش القمة العربية التاسعة عشر المنعقدة في مدينة الرياض, اذ جَرى الحَديث بينهما حول المسائل المتعلقة بالوضع العام في العراق, ومنها تَفعيل قرار افتَتاح مَكتب التنْسيق للمنظمةِ في بغداد, الذي تم البدء بإجراءات افتتاحه, فضلا عن دعمها لمشروع المصالحة الوطنية الْتي اطلقَها رَئيس الحُكومة العراقية لتعزيز الوحدة الوَطنية واقرارِ الامْن والاسْتقرار في العْراق, ومُراجعة قَانون اجتْثاث البعث وبما يعزز جُهود المصالحة الوطنية[41].

بدأت الاجراءات العملية تترجم على ارض الواقع لفتح مكتب تَنسيق للمنظمة في العاصمة بغداد، ولتسريع فتحه فيها فقد خَصصت الحكومة العراقية بناية له, وبدأت الخطوات الاساسية لإيفاد وفد للمنظمة برئاسةِ أمينَها العَام ليقومَ بزيارة رَسمية الى العراق, وقد ضم الوفد الامين العام والمسؤولين من الامانة العامة ايضا، فضلا عن مسؤولين من الاجهزة الفرعية كافة لغرض البدء باجراء المباحثات والمشاورات مع المؤسسات العْراقية المَعنية, لبحثِ سُبل تَدعيم التعاون بيْن الطرفين[42].

وتنفيذا للقرار المرقم ٣٣/١ POL الصادر عن الدَورة الثانية والثلاثون لوزراء خارجية التعاون الإسلامي والمنعَقد في باكو، تم افتتاح مَكتب المنَظَمة في بَغداد رسمياً في العام ٢٠٠٩ , لتَاتي هذه الخطوة تتويجا للجهودِ الحقيقية التي بذلتها الامانة العامة للمنظمة وجمهورية العراق, بعد زيارةِ قام بِها الامْين العَام للمنظمة[43].

وتلبية لدعوة وجهت للمنظمةِ من العراق قام الدكتور اكْمل الدين احْسان اوغلو, بزِيارة رسمية الى بغْداد للفترة من ٢٢-٢٥ شباط ٢٠٠٩, رافقه وفد فنْي رفيع المَسْتوى ضم كِبار موظفي الامَانة العَامة للمنظمةِ واجْهزتها المُتفرعة والمتخصصة, وقد اسْتقبله كل من رئيس الجمهورية جلال الطالباني(٢٠٠٥-٢٠١٤), ورئيس الوزراء نوري المالكي(١٩٥٠-), فضلا عن عدد من كبَار المسؤولين العراقيْين, كما وتم الاجتماع ايضا مع وزير الخَارجية العْراقي هوشيار زيباري(١٩٥٣-) , وقد اصبح وزير الخارجية العراقية منذ عام ٢٠٠٦ لبحث سبل تعزيز التعاون المُشترك بين الطرفين, وصَدر عن ذلك الاجْتماع بيان مشترك , واعَرب الجانبان ارتياحِهما للنتائجِ الايجابيةِ التي نتجت عن الاجتماع[44].

استمرت سبل التعاِون والزيارات الرَسمية والجهود قائِمة بين الطرفين وقَام الامين العَام للمنظمةِ بزيارة اخرى الى العراقِ في الحادي عشر من آذار العام ٢٠١١, وكَذلك زيارة الأمْين المُساعد للشؤونِ الإنسانية للمُنظمة الى بغداد فْي نيسان ٢٠١١, مِما يُؤكد عَلى العَلاقة المَتينة التي أصْبحت تَربط العراق بالمنظمةِ[45].

لقد اوضح وزير الخارجْية العْراقي هوشيار زيباري اثْناء انعْقاد مؤتَمر خارجية الدول الاسْلامية عام ٢٠١٢ بانَه أصْبح للمنظمةِ دور بارز فيْ العراق في دَعم وتَعْزيز الوحدة الوَطنية والامن والاستقرارْ في العراق، كونها بذلت جُهودا حثيثة في هَذا السياق, ونَجحت في احتضان وتَنظيم اجتماع مكة للعام ٢٠٠٦ والتي انْبثق عنها توقيع وثْيقة مكة لوقفِ سَفك الدم العراقي, وما تبِعه من انفتاح واسْع منذ انشَاء مكَتب المنظمة في بغْداد والمسَاهمة في الاشرافِ على الانتْخابات في العِراق وتبَادل الزيارات بَينهما وعقْد اللقاءْات الرفيعة المستوى وتدْعيم سبِل التعاوْن في كافة المجالات الدينية والْسياسية والاجتْماعية والتْقنية والتجِارية والزِراعية, والاقتصَادية ليعود العراق ليأخذ دوره القيادي, بتأكيده على موقفهِ تُجاه القضية الفلسطينية, ومسْتقبل النظام السوري الحاكم في منطقة الشرق العربي[46].

وتمسكا بميثاقِ منظمة التعاونْ الاسلامي واهدافهِ ومبادئهِ الرامية الى ايجادِ المناخ الملائم لتعزيزِ التعاون والتفَاهم بين الدُول الاسلامية ومنها العراق , فقد قرر الاخير منذ بداية عام ٢٠١٢ الانضمام الى معَاهدة المنظمة لمُكافحة الارهاب الدُولي والتْي اقرَتها المنظمة ووقعت علَيها بعض منْ الدول الاعْضاء منذ عَام ١٩٩٩, ادراكاً من العراَق بأهميةِ اتْخاذ التدابير اللازِمة للقضاءِ على الارهابِ الدولي والذيْ اصْبح يشكل خَطرا كبيراً على امْن واسْتقرار الدول وتطورها , ويقْضي على حقوق الانْسان فيها, ويشكل خطرا على امن وسلامة الدول الاقليمية للعراق وامنها واستقرارها, وما يرافقها من الروابط المتنامية بين الارهاب والجريمة المنظمة بما فيها ، فضلا عن الاتجار غير المَشروع بالأسلحةِ والمُخدرات وغَسيل الاموال وغيرها, والتي عانى منها الشعب العراقي لفترة طويلة , وقد اصْدر الرئيس العراقي جلال الطالباني في حينها قرار انضَمامِ العراق رسْميا الى المعاهدة في الثالث عشر من كانون الثاني من العام ٢٠١٢ ووضع قرار انضمام العراق للاتفاقية حيز التنفيذ منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية العراقية في الرابع من كانون الثاني ٢٠١٣ [47].

الخاتمة

من خلال دراستنا عن العلاقات بين العراق ومنظمة المؤتمر الاسلامي (منظمة التعاون الاسلامي حاليا)توصلنا فيها الى جملة من النتائج والتوصيات منها:

-تطوير وتعزيز العلاقات بين الطرفين ودعم المنظمة للعراق لتحقيق امن واستقرار اكثر للعراق للحفاظ على وحدته وسيادته الوطنية، سيما وان العراق عاد لياخذ دوره القيادي في المنظمة وتجلى ذلك بفتح مكتب للمنظمة في بغداد.

- دعم المنظمة ومساندتها للمشاريع التنموية في العراق، للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي وتوفير سبل العيش المناسبة للمواطن العراقي، وتعزيز السلم المجتمعي ، سيما وان العراق شق طريقه بالانفتاح على الدول كافة .

- اتباع الاساليب القانونية لتسوية النزاعات بين العراق والدول الاقليمية للوصول الى حل سلمي وعدم اللجوء الى استخدام القوة العسكرية ، ونبذ جميع اشكال العنف .

---

(1) تأسست منظمة التعاون الاسلامي "المؤتمر الاسلاميOIC" في مدينة الرباط في المملكة المغربية في الخامس والعشرين من ايلول١٩٦٩، بعد انعقاد أول مؤتمر لقادةِ الدول الإسلامية بعد محاولة اسرائيل حرق المسجد الأقصى في آب ١٩٦٩ ، وبعد ستة أشهر من تلك الحادثة وتحديدا في آذار ١٩٧٠، عقد أول مؤتمر لوزراء خارجْية الدول الإسلامية في جَدة بالمملكة العربية السعودية، نتج عنه تَشكيل الأمانة العامة لمنظمةِ المؤتمر الإسْلامي للتنسيقِ بين الدول الأعضاء. كما عُين المؤتمر أميناً عَاماً للمنظمة ،للمزيد من التفاصيل: ينظر، بلخير فؤاد، التعاون في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي، رسالو ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،٢٠١٠، ص ص٨-٩؛ (ومنذ العام ٢٠١٥ اصبحت تعرف باسم منظمة التعاون الاسلامي الى يومنا هذا).

(2) إعلان مُؤتمر القمة الإسلامي الثاني, ,٢٢-٢٣ شباط , باكستان, ١٩٧٤,ص ص ٦٣-٦٥.

[3] محمد احمد مضني ومحمد السيد سليم,"مشكلات العضوية في منظمة المؤتمر الاسلامي", مجلة العلوم الادارية ,ع١, مج٥, الرياض,١٩٩٣,ص١٢٦.

[4] البيان الختامي, مؤتَمر وِزراء الخارجية الإسْلامي السادس ١٢- ١٥ تموز, جدة , ١٩٧٥, ص ١١١- ١١٨.

[5] محمد أحمد مضني ومحَمد السيد سليم," مشكلات العضوية في منظمة المؤتمر الاسلامي",ص١٣٢.

[6] رسالة الرئيس احمد حسن البكر إلى الرئيس أنور السادات في: الوثائق الفلسطينية, مج٢٤, بيروت, ص ص ٦٥٥-٦٥٦.

[7] محمد احمد مضني ومحمد السيد سليم,"مشكلات العضوية في منظمة المؤتمر الاسلامي",ص١٣٢.

[8] مؤتمر القمة الإسلامي الرابع, القرار رقم ٤/١ أ س (ق أ) , المملكة المغربية,١٩٨٤.

[9] محمد احمد مضني ومُحمد السَيد سليم," مشكلات العضوية في منظمة المؤتمر الاسلامي", ص١٣٦.

[10] للمزيد من التفاصيل, ينظر: محمود شاكر, بلاد العراق ١٩٢٤-١٩٩١, المكتب الإسلامي, بيروت- عمان- دمشق,١٩٩٢,ص ٤١٣.

[11] مؤتمَر القْمة الإسلامْي الثالث ٢٥-٢٨ كانون الثاني, البيان الختامي , القرار رقم ٣/٦ س (ق أ), الطائف,١٩٨١, ص ص ٧٠٣-٧١٣.

[12] النزاع العراقي- الإيراني, نص المقال متاح على على الانترنت على الموقع:

www.Moqatel.net

[13] مُؤتمر القمة الإسلامي الثالث ٢٥-٢٨ يناير, البيان الختامي , القرار رقم ٣/٦ س (ق أ), الطائف,١٩٨١, ص ص ٧٠٣-٧١٣.

[14] "نص الخطاب للرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامية الثالث ٢٨/كانون الثاني/١٩٨١" , في : من خطب وأحاديث الرئيس القائد صدام حسين في القوات المسلحة ومعركة قادسية صدام, وزارة الدفاع/ دائرة التوجيه السياسي, مطبعة التوجيه السياسي, بغداد,١٩٨٧, ص ص ٢٧٢-٢٩٦.

[15] نص حديث الرئيس صدام حسين في المباحثات الأولى مع لجنة المساعي الحميدة يوم ١٩٨١/٣/٣,الجلسة الثانية , في: من خُطب وأحُاديث الرئيس القَائد صدام حسين في القُوات المسلحة ومَعركة قادسْية صدام, وزارة الدفاع/ دائِرة التوجيه السياسي, مَطبعة التوجيه السياسي, بغداد,١٩٨٧,, ص ص ٣١٥-٣٢٥.

[16] خطاب الرئيس صدام حسين في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في ١٩٨١/٦/١", في: من خطب واحاديث الرَئيس القائِد صدام حُسين في القوات المُسلحة ومعركَة قادسية صَدام, وزَارة الدفاع/ دَائرة التوجيه السْياسي, مطِبعة التوجيه السياسي, بغداد,١٩٨٧,,ص ص ٣٧٥-٣٨٢.

[17] مؤتَمر وزراء الخارجِية الإسلامي الثالث عشر ٢٢-٢٦ آب, القرار رقم ١٣/١٠ س, نيامي- جمهورية النيجر,١٩٨٢.

[18] الدورة الرابعة لمؤتمرِ القمة الإسلامي الرابع ١٦-١٩ كانون الثاني ,القرار رقم٤/٨- س (ق .أ),الدار البيضاء,١٩٨٤.

[19] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس عشر ١٨-٢٢ كانون الأول ,القرار رقم ١٥/١٢- س , صنعاء,١٩٨٤.

[20] الدورة الخامسة لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس ٢٦-٢٩ كانون الثاني ,القرار رقم٥/١٠- س (ق .أ),الكويت,١٩٨٧.

[21] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السابع عشر ٢١-٢٥ آذار, القرار رقم رقم ١٧/٢٢ س,عمان,١٩٨٨.

[22] وثائق , جريدة الثورة العربية ,ع ٨, بغداد,١٩٨٨,ص١٣١.

[23] حسن نافعة, ردود الفعل الدولية إزاء الغزو, في :الغزو العراقي للكويت(ندوة بحثية),المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت,١٩٩٥ ,ص٤٦٧.

[24] محمد الرميحي, ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت, في: الغَزو العراقي للكويتْ(ندوة بحثية), المَجلس الوطنْي للثقَافة والفنون والآدابْ, الكويت,١٩٩٥, ص٣٩٨.

[25] سليمان المدني, الملف العربي في القرن العشرين, المنارة للإنتاج الإعلامي والفني,ج٩, بيروت, ١٩٩٨, ص ١٤٠.

[26] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي التاسع عشر ٣١ تموز-٥ آب ,البيان الخاص بالوضع بين العراق والكويت,القاهرة,١٩٩٠.

[27] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي العشرين٤-٨ اب, القرار رقم ٢٠/٩- س,استانبول,١٩٩١.

[28] مؤتمر القمة الإسلامي السادس,٩-١١كانون الاول, القرار رقم ٦/٧-س(ق أ),داكار, جمهورية السنغال,١٩٩١.

[29] الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي السابع ١٣-١٥ كانون الاول ,القرار رقم٧/١٠- س (ق .أ),الدار البيضاء, المملكة المغربية,١٩٩٤.

[30] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث والعشرين٩-١٢ كانون الاول, القرار رقم ٢٣/١٠- س , كوناكري, جمهورية غينيا,١٩٩٥.

[31] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس والعشرين٢٨ حزيران-١ تموز ,القرار رقم ٢٦/١٣- س , واغادوغو, بوركينا فاسو,١٩٩٩.

[32] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي التاسع والعشرون ٢٥-٢٧ حزيران, القرار رقم ٢٩/١٨- س, الخرطوم, جمهورية السودان,٢٠٠٢.

[33] مؤتمر القمة الإسلامي الدورة الاستثنائية الثانية ٥ آذار, الدوحة, دولة قطر,٢٠٠٣.

[34] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثلاثين ٢٨-٣٠ آيار, القرار رقم ٣٠/١١- س , طهران,٢٠٠٣.

[35] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الحادي والثلاثون ١٤-١٦ حزيران, القرار رقم ٣١/١ - س,استانبول,٢٠٠٤.

[36] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني والثلاثون ٢٨-٣٠ حزيران, القرار رقم ٣٢/١ - س,صنعاء,٢٠٠٥.

[37] مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الاستثنائي ٧-٨ كانون الاول, مكة المكرمة,٢٠٠٥.

[38] "تفعيل وثيقة مكة علميا...اهم من مراسيم التوقيع عليها", جريدة المدى,ع٧٩٧,تشرين الاول,بغداد,٢٠٠٦.

[39] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث والثلاثون ١٩-٢١حزيران,القرار رقم POL٣٣/١ , باكو, جمهورية أذربيجان,٢٠٠٦.

[40] نص الوثيقة متاح على الموقع:

www.alghoraba.com_watheqa_makkah

[41] منظمة المؤتمر الإسلامي, مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الرابع والثلاثون ١٥-١٧ آيار, القرار رقم٣٤/١- س ,إسلام أباد, جمهورية باكستان الإسلامية,٢٠٠٧.

[42] مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر١٣-١٤ اذار,القرار رقم POL١١/٤ ,داكار,جمهورية السنغال,٢٠٠٨.

[43] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس والثلاثون ٢٣-٢٥ آيار, القرار رقم POL ٣٦/١, دمشق,٢٠٠٩.

[44] نص البيان متاح على موقع وزارة الخارجية العراقية:

www.mofa.gov.irq

[45] مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثامن والثلاثون ٢٨-٣٠ حزيران, القرار رقم ١/٣٨ - س ,أستانة, جمهورية كازاخستان,٢٠١١.

[46] " كلمة معالي هوشيار زيباري وزير خارجية جمهورية العراق في الدورة (٣٩) لمجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي,جيبوتي,١٥-٢٠١٢/١١/١٧" نص الوثيقة متاحة على موقع وزارة الخارجية العراقية :

www.mofa.gov.irq

[47] جريدة الوقائع العراقية,ع٤٢٧٠, بغداد,٢٠١٣.